عند الماتريدي الذي هو صفة معنى ثامنة زايدة على السبعة المشهورة وقدرة العبد هي العرض المقارن للفعل في الواقع فايظهر من قولهم قدرة العبد متعلقة بفعله من انها متقدمة على الفعل ثم تتعلق به انما هو بحسب التعقل لا بحسب الواقع ونفس الامر والا في بحسب ذلك مقارنة ويعبر عن تلك القدرة بالاستطاعة قال تعالى في ذم الكافرين لا يستطيعون السمع ولا يقال اذا كانت مقارنة للفعل والتكليف بالضرورة قبل الفعل لزم تكليف العاجز وهو باطل لانا نقول التكليف بعقد سلامة الالات والاسباب ويتفرع على ان قدرة العبد مقارنة انها لا تصلح للضدين خلافا لابي حنيفة والا لزم اجتماع الضدين او عدم مقارنتها هي واعلم ان ما ذكرناه من ان القدرة مقارنة هو الذي نص عليه امام الحرمين وكثير من ائمة السنة وهذا الحكم ليس ثابتا لها من حيث كونها قدرة بل من حيث كونها عرضا ومن احكام العرض انعدامه بنفسه عقيب زمن وجوده وعدم بقايه زمنين واذا ثبت استحالة بقايها لزم من ذلك استحالة تقدمها اذ لو تقدمت لعدمت حال وجود المقدور فيوجد ضدها وهو العجز فيقع الفعل مقدورا بالقدرة السابقة في حال كونه مجوزا عنه وهو محال فان مررت على القول ببقا الاعراض وهو الصحيح كما سبق فلا مانع من تقدمها على ان تقي الدين المقترح قال يجوز تقدمها ولو قلنا بعدم بقا العرض ثم تجدد امثالها وكلها متعلقة بالمقدور اذ ليس من حكمها وجود المقدور لعدم تاثيرها فيه واذ صح ان اللون يتجدد امثاله فالقدرة ايضا سابقة على الفعل ويتجدد امثالها لزمن الوجود حتى ان الانسان يحس من نفسه تفرقة قبل الفعل بين حركة الارتعاش وحركة الاختيار وما ذاك الا لوجود صفة قبل الفعل متعلقة به قال السنوسي والنفس الى كلام المقترح اميل اه لكن قد ناقش بان الموجود قبل الفعل الاختيار والارادة على ما سنذكره لا القدرة وبالجملة قد علمت ان قدرة

العبد

العبد عرضي بمعنى موجود يصح عقلا رويته بالبصر الا ان الله اوجد مانعا منعنا اياها فذلك المانع عادي للقاعدة المقررة ان كل موجود يصح ان يرى وان وقع البحث فيه بامور معروفة في محلها اذا علمت ذلك كله فنقول افعال العبد قسمان ضرورية كحركة الارتعاش واتفق اهل السنة وغيرهم على انها بقضا الله وقدره ولا دخل للعبد فيها اصلا واختيارية وهي الغالبة فقالت الجبرية هي كالاول لا دخل ايضا للعبد فيها اصلا فهو مجبور محض لخيط معلق في الهوا مغلوب ظاهرا وباطنا ولا قدرة له ولا خلق ولا كسب ولا اختيار فهو بمنزلة الجمادات وهذا باطل بداهة للفرق الضروري بين حركة البطش وحركة الارتعاش ولانه لو لم يكن له مدخل اصلا لما صح تكليفه ولا استحقاقه العقاب والثواب والمدح والذم ولا اسناد الافعال التي تقتضي سابقة القصد والاختيار اليه على سبيل الحقيقة مثل صلى وصام فخلافا طال الليل وابيض الثوب ونحوهما والقول بان استحقاقه المدح والذم لمجرد المحلية كما يكون على الجمال والقبح وان الثواب والعقاب من الله لا يحتاجان الى نية مصادم للنصوص الشرعية خوجزا بما كانوا يعلمون هل جزاء الاحسان الا الاحسان فمن شا فليومن ومن شا فليكفر وقالت الفلاسفة افعال العبد الاختيارية بقدرة العبد على سبيل الايجاب وامتناع التخلف ونسب الخيالي ايضا للرواية عن امام الحرمين والذي في شرح الكبرى عنه ان القدرة توثر في وجود الفعل على اقدار قدرها الباري تعالى ونقل الخيالي ايضا عن الاستاذ انه موجود بالقدرتين معا ونقل في شرح الكبرى عنه وعن القاضي ان القدرة القديمة توثر في وجود الفعل والحادثة في احض وصفه من كونه صلاة او غصبا او سرقة الخير ذلك قال السنوسي والذي اقطع به من غير تردد تنزيه هولا الايمة عما نقل عنهم وقالت القدرية مجبر هذه الامة قدرة العبد اثرت في افعاله على وفق اختياره

Copyright © King Saud University Library

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)